الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/42/BEN/1

الجمعية العامة

Distr.: General
27 October 2022
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والأربعون

23 كانون الثاني/يناير – 3 شباط/فبراير 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

بنن

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- شرعت بنن، في السنوات الأخيرة، في عملية إصلاحات شاملة وشفافة تهدف إلى توطيد سيادة القانون والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

2- وتتجسد هذه الإصلاحات في تحسين مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة، وتحسين الإطار المعيشي للسكان، وتبسيط إجراءات الوصول إلى الخدمات العامة.

3- ويقيم هذا التقرير تطور السياق الوطني في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويعرض تنفيذ توصيات الاستعراض الأخير، والآليات الجديدة، والتقدم المحرز، وأفضل الممارسات، والقيود القائمة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

أولاً- عملية إعداد التقرير

4- يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006 وقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2007، ولا سيما الفقرة 15(أ) منه. وقد صيغ وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات التي تدخل ضمن الاستعراض الدوري الشامل (المقرر 119/17).

5- ويبني التقرير على التوصيات السابقة التي قدمت بشأن بلدنا. وبدأت عملية إعداد هذا التقرير بحلقة عمل لجمع البيانات، جمعت بين هياكل الدولة ولجنة بنن لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني العاملة في ميدان حقوق الإنسان.

6- وأعد مشروعَ تقريرٍ فريقٌ عاملٌ مصغر يتألف من جهات تنسيق تابعة لبعض الوزارات القطاعية الأعضاء في اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، خلال حلقة عمل للصياغة التقنية. وتم تعميمه على هياكل الدولة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وتم التحقق من صحته في حلقة دراسية وطنية.

7- وقامت وزارة العدل والتشريع بتنسيق العملية، وتلقت دعماً مالياً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشروع الدعم لتحسين الوصول إلى العدالة والمساءلة، المرحلة 2.

ثانياً- تطور الإطار المعياري والمؤسسي والبرنامجي

8- اتخذت جمهورية بنن، منذ استعراضها الدوري الشامل الأخير، عدة تدابير ترمي إلى تعزيز إطارها التشريعي والمؤسسي والبرنامجي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ألف- الإطار المعياري

الدستور

9- تم سن الأحكام الجديدة التالية بمقتضى القانون رقم 90-32 المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1990 المتعلق بدستور جمهورية بنن، بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم 2019-40 المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019:

- إضفاء الطابع الدستوري على إلغاء عقوبة الإعدام[1]؛

- تحسين تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية[2]؛
- إنشاء منصب نائب رئيس الجمهورية[3]؛
- إنشاء محكمة لتدقيق الحسابات[4]؛
- الحد من فترات الانتداب على الصعيد الوطني (لا يجوز انتداب النواب لأكثر من ثلاث (3) فترات انتداب برلمانية سواء كانت متتالية أم لا)[5]؛
- مواءمة فترات الانتداب الانتخابية والنص على انتخابات عامة[6]؛
- إضفاء الطابع الدستوري على الزعامات التقليدية[7].

الصكوك الدولية

10- صدقت بنن على عدة اتفاقيات دولية، وهي:

- معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي صدقت عليها في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي صدقت عليه في 27 أيلول/سبتمبر 2019؛
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق كبار السن، الذي صدقت عليه في 6 أيلول/سبتمبر 2019؛
- البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، الذي صدقت عليه في 19 آب/أغسطس 2019؛
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي صدقت عليها في 6 تموز/يوليه 2018؛
- اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، التي صدقت عليها في 28 حزيران/يونيه 2018؛
- تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، الذي صدقت عليه في 19 آذار/مارس 2018؛
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي للتعاون عبر الحدود، التي صدقت عليها في عام 2018.

مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية

11- تواصل بنن بذل جهودها لمواءمة تشريعاتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهكذا، تعزز الإطار القانوني العام باعتماد ما يلي:

نصوص القوانين:

- القانون رقم 2022-04 المؤرخ 16 شباط/فبراير 2022 والمتعلق بالنظافة العامة؛
- القانون رقم 2022-01 المؤرخ 25 كانون الثاني/يناير 2022 والمتعلق بالتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين؛

- القانون رقم 2021–14 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2021 والمتعلق بقانون الإدارة الإقليمية؛
- القانون رقم 13–2021 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2021 المعدل والمتمم للقانون رقم 2002–07 المؤرخ 24 آب/أغسطس 2004 والمتعلق بمدونة الأحوال الشخصية والأسرة؛
- القانون رقم 2021–09 المؤرخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021 والمتعلق بحماية التراث الثقافي؛
- القانون رقم 2021–12 المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021 المعدل والمتمم للقانون رقم 2003–04 المؤرخ 3 آذار/مارس 2003 والمتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية؛
- القانون رقم 2021–11 المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021 والمتعلق بالتدابير الخاصة لقمع الجرائم الجنسانية وحماية المرأة؛
- القانون رقم 2020–37 المؤرخ 3 شباط/فبراير 2021 والمتعلق بحماية الصحة؛
- القانون رقم 2021–01 المؤرخ 3 شباط/فبراير 2021 والمتعلق بالأمن البيولوجي؛
- القانون رقم 2021–03 المؤرخ 1 شباط/فبراير 2021 والمتعلق بتنظيم الأنشطة الصيدلانية؛
- القانون رقم 2021–02 المؤرخ 1 شباط/فبراير 2021 المعدل والمتمم للقانون المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018 والمتعلق بعقد الإيجار لأغراض السكن؛
- القانون رقم 35–2020 المؤرخ 6 كانون الثاني/يناير 2021 المعدل للقانون رقم20–2017 المؤرخ 20 نيسان/أبريل 2018 والمتعلق بالمدونة الرقمية؛
- القانون رقم 2020–34 المؤرخ 6 كانون الثاني/يناير 2021 والمتعلق بالأحكام الخاصة بتبسيط تسجيل وقائع الحالة المدنية ورقمنة إدارتها؛
- القانون رقم 26–2020 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2020 والمتعلق بقانون الاشتراء العمومي؛
- القانون رقم 2020–23 المؤرخ 29 أيلو/سبتمبر 2020 المعدل والمكمل للقانون رقم 2012–15 المؤرخ 18 آذار/مارس 2013 والمتعلق بقانون الإجراءات الجنائية؛
- القانون رقم 2020–25 المؤرخ 2 أيلول/سبتمبر 2020 المعدل للقانون رقم 2018–17 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2018 والمتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- القانون رقم 2020–08 المؤرخ 23 نيسان/أبريل 2020 والمتعلق بتحديث العدالة؛
- القانون رقم 2020–09 المؤرخ 23 نيسان/أبريل 2020 والمتعلق بإنشاء المفوضية العليا لمنع الفساد ومهمتها وتنظيمها وسير عملها؛
- القانون رقم 2019–45 المؤرخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 والمتعلق بمركز المعارضة؛
- القانون رقم 2019–43 المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 والمتعلق بقانون الانتخابات؛

- القانون رقم 41–2019 المؤرخ 15 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2019 والمتعلق بميثاق الأحزاب السياسية؛
- القانون رقم 39–2019 المؤرخ 7 تشـرين الثاني/نوفمبر 2019 والمتعلق بالعفو العام عن الأعمال الجنائية والجنحية والمخالفات المرتكبة خلال الانتخابات التشـــريعية في نيسان/ أبريل 2019،
- القانون رقم 11–2019 المؤرخ 25 شـــباط/فبراير 2019 والمتعلق بالتعزيز القانوني والقضائي للحوكمة العامة؛
- القـانون رقم 16–2018 المؤرخ 26 كـانون الأول/ديســـمبر 2018، والمتعلق بالقانون الجنائي؛
- القانون رقم 35–2018 المؤرخ 5 تشـرين الأول/أكتوبر 2018 المعدل والمتمم للقانون رقم 18–2015 المؤرخ 1 أيلول/سبتمبر 2017 والمتعلق بالنظام العام للوظيفة العامة؛
- القـانون رقم 14–2018 المؤرخ 28 حزيران/يونيـه 2018 المعـدل والمتمم للقـانون رقم 15–2012 المتعلق بقانون الإجراءات الجنائية؛
- القـانون رقم 44–2017 المؤرخ 5 شـــبـاط/فبراير 2018 والمتعلق بجمع المعلومات الاستخبارية.

النصوص التنظيمية

- المرسوم رقم 72–2022 المؤرخ 9 شباط/فبراير 2022 المتعلق بتحديد طرائق إنشاء وتنظيم وتشغيل مراكز استقبال الأطفال وحمايتهم؛
- المرســـوم رقم 391–2021 المؤرخ 21 تموز/يوليه2021 الذي ينشـــئ ويوافق على الأنظمة الأساسية للمعهد الوطني للمرأة؛
- المرســـوم رقم 183–2021 المؤرخ 28 نيســـان/أبريـل 2021 والمتعلق بتعيين زعيم للمعارضة؛
- المرسوم رقم 522–2020 المؤرخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والمتعلق بصلاحيات وتنظيم وعمل الهيئة المركزية للتبني على الصعيد الدولي؛
- المرســـوم رقم 432–2020 المؤرخ 16 أيلول/ســـبتمبر 2020 الذي يحدد شـــروط الممارسة وإجراءات مراقبة هيئات التبني؛
- المرســـوم رقم 29–2020 المؤرخ 8 آذار/مـارس 2020 والمتعلق بتحـديـد الإطـار المؤسسي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني؛
- المرســوم رقم 100–2020 المؤرخ 26 شــباط/فبراير 2020 والمتعلق بتنفيذ الســجل الوطني للأشخاص الطبيعيين؛
- المرســـوم رقم 99–2020 المؤرخ 26 شـــبـاط/فبراير 2020 والمتعلق برقم التعريف الشخصي؛
- المرســـوم رقم 456–2019 المؤرخ 16 تشـــرين الأول/أكتوبر 2019 والمتعلق باختصاصات الأجهزة التأديبية وتنظيمها وتشغيلها؛

- المرسوم رقم 2019-457 المؤرخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 والمتعلق باختصاصات اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء وتكوينها وتشغيلها؛
- المرسوم رقم 2019-8 المؤرخ 9 كانون الثاني/يناير 2019 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للحماية الاجتماعية؛
- المرسوم رقم 2018-529 المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لأمن نظم المعلومات؛
- المرسوم رقم 2018-395 المؤرخ 29 آب/أغسطس 2018 والمتعلق بإنشاء المجلس الوطني للتعليم؛
- المرسوم رقم 2018-206 المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2018 والمتعلق بتنظيم الوكالة الوطنية لتحديد هوية الأشخاص واختصاصاتها وتشغيلها؛
- المرسوم رقم 2018-95 المؤرخ 30 آذار/مارس 2018 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لشؤون البنيات التحتية في قطاع التعليم؛
- المرسوم رقم 2017-572 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2017 والمتعلق بإنشاء وكالة السجون في بنن وتنظيمها وتشغيلها؛
- الأمر الإداري رقم 033/MTFP/DC/SGM/DAFP/SA/ 036SGG19 المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 والمتعلق بالنظام الداخلي للمجلس التأديبي الوطني؛
- الأمر رقم 034/MEMP/DC/SGM/CTJ/DEP/SP/SA 025SGG18 المعدل للنظام الداخلي للحضانات والمدارس الابتدائية العامة والخاصة.

باء- الإطار المؤسسي

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

12- أصبح تفعيل لجنة حقوق الإنسان في بنن ساري المفعول منذ 3 كانون الثاني/يناير 2019. وتتمتع المؤسسة باستقلال إداري ومالي. وفي 18 آذار/مارس 2022، حصلت على مركز "ألف" على المستوى العالمي كما حصلت على مركز المنتسب إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ومنذ عام 2019، نشرت المؤسسة العديد من التقارير السنوية والمخصصة بشأن حالة حقوق الإنسان.

جوانب التقدم الأخرى

13- تتعلق جوانب التقدم الأخرى بما يلي:

- إضفاء الطابع المؤسسي على مجلس انتخابي ومديرية عامة للانتخابات ملحقة باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛
- تعيين زعيم المعارضة؛
- إنشاء خط هاتفي لمساعدة الأطفال (الخط 138)؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتحديد هوية الأشخاص؛

- إنشاء المعهد الوطني للمرأة؛
- إنشاء الشرطة الجمهورية؛
- تفعيل الهيئة المركزية للتبني على الصعيد الدولي؛
- إنشاء مفوضية عليا لمنع الفساد؛
- تعزيز القدرات التشغيلية للمجلس الوطني للتعليم؛
- تفعيل الجيل الجديد من نظام البيانات المتكامل للأسرة والمرأة والطفل.

جيم- السياسات العامة

برنامج العمل الحكومي (2016-2021)

14- تتمحور الركيزة الأولى لهذا البرنامج حول النقاط الأساسية التالية:

- الحالة الذهنية الجديدة للسكان والطبقة السياسية في مجال الحوكمة الرشيدة؛
- تعزيز الوحدة الوطنية؛
- ترسيخ سلطة الدولة؛
- مصداقية الدولة.

15- وتركز الركيزة الثانية على ما يلي:

- إنعاش الاقتصاد باستثمارات ضخمة في القطاعات المعززة للنمو؛
- حسن إدارة المالية العامة؛
- إنشاء البنية التحتية الأساسية الضرورية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية؛
- إعادة بناء مدرسة بنن؛
- تعزيز الفن والثقافة والصناعة التقليدية.

16- وتتمحور الركيزة الثالثة حول ما يلي:

- الشروع في مشاريع كبرى مُهيكِلة في جميع الجماعات المحلية؛
- إصلاح النظام الصحي؛
- التحسين التدريجي للظروف المعيشية للسكان.

17- وفي ضوء النتائج التي تحققت في إطار تنفيذ البرنامج الأول، تعتزم حكومة بنن مواصلة الإجراءات المتخذة من خلال برنامج العمل الحكومي (2021-2026).

خطة التنمية الوطنية

18- تتبع خطة التنمية الوطنية (2018-2025) من الرؤية المستقبلية لبنن ألافيا 2025 التي صيغت على النحو التالي: "بنين، في عام 2025، بلد رائد، حُكْمه رشيد، وهو بلد موحد وسلمي، ينعم باقتصاد مزدهر وتنافسي، وله تأثير ثقافي ويرفل في رفاه اجتماعي".

19- ويتمثل هدفها العام في جعل الصـــناعة الزراعية والخدمات الزراعية محركاً للنمو الاقتصـــادي الشامل والمستدام.

20- وستستند أهدافها الاستراتيجية إلى ثلاثة محاور أساسية:

- تنويع الإنتاج الزراعي مع دعم تطوير الخدمات؛
- إحداث التحول الزراعي الصناعي وزيادة تطوير الخدمات؛
- استغلال المعرفة من خلال الابتكارات والتكنولوجيات البيولوجية.

21- وبرنامج النمو من أجل التنمية المستدامة هو المستوى الأول من تنفيذ خطة التنمية الوطنية.

الوثائق الأخرى للسياسة العامة

22- يجري إعداد العديد من وثائق السياسات لتفعيل خطة التنمية الوطنية، ولا سيما منها ما يلي:

- السياسة الوطنية للعمالة (2020-2025)؛
- السياسة الشمولية للحماية الاجتماعية (2019-2025)؛
- البرنامج الوطني لتطوير قطاع العدالة (2017-2022)؛
- السياسة الوطنية للصحة، (2018-2030)؛
- الخطة الوطنية للتنمية الصحية (2018-2022)؛
- السياسة الوطنية للصحة على مستوى الجماعات المحلية، (2020-2024)؛
- الخطة القطاعية للتعليم لما بعد عام 2015 (2018-2030)؛
- السياسة الوطنية للتغذية المدرسية؛
- السياسة الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال (2019-2023)؛
- الاستراتيجية الوطنية لتوفير مياه الشرب في المناطق الريفية (2017-2030)؛
- الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي (2017-2021)؛
- الخطة الاستراتيجية لتطوير القطاع الزراعي (2018-2023)؛
- الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني.

23- ويجري حالياً اعتماد الوثائق الاستراتيجية التالية:

- السياسة الوطنية للعمل (2021-2025)؛
- البرنامج القطري لتعزيز العمل اللائق (2022-2024)؛
- خطة العمل الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال (2020-2024)؛
- السياسة الوطنية للأمن والصحة في العمل؛
- الوثيقة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر؛
- السياسة الوطنية للأمن الداخلي.

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الميدان

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة والسلامة البدنية

24- أكد الدستور المعدل، في المادتين 8 و15، احترام الحق في الحياة والحرمة الشخصية للإنسان.

25- وهكذا، لا يتضمن القانون الجنائي الساري أي إشارة إلى عقوبة الإعدام.

26- وبموجب المرسوم رقم 2018-043 المؤرخ 15 شباط/فبراير 2018، شرعت بنن في تخفيف الأحكام الصادرة في حق آخر المحكوم عليهم بالإعدام البالغ عددهم (14) مداناً بتحويل عقوبتهم إلى السجن المؤبد. وتم العفو عن ستة (6) مدانين من هؤلاء (بمقتضى المرسوم رقم 2022-035 المؤرخ 6 كانون الثاني/يناير 2022).

27- ومن أجل وضع حد لعمليات الإجهاض السرية التي تفضي إلى وفاة النساء، سُمح أيضاً بالإنهاء الطوعي للحمل والإشراف عليه.

28- وبالإضافة إلى ذلك، كثفت بنن جهودها الرامية إلى ملاحقة وإدانة مرتكبي الأعمال التي تنتهك الحياة والسلامة البدنية، من قبيل الجنايات وقتل المواليد والعنف والاعتداء وعدالة الغوغاء.

إقامة العدل والمحاكمة العادلة

29- سنت بنن القانون رقم 2020-08 المؤرخ 23 نيسان/أبريل 2020 المتعلق بتحديث العدالة. ويتيح هذا القانون تحسين تنظيم الخدمات القضائية لزيادة إمكانية وصول المستخدمين إليها وضمان سرعة أكبر في الإجراءات التي تؤدي إلى قرارات قضائية عادلة. وتتعلق الأحكام الجديدة الرئيسية لهذا القانون بما يلي:

- إنشاء دوائر جنائية على مستوى المحاكم الابتدائية، مما يسمح بالتقاضي على درجتين في المسائل الجنائية والإسراع بالبت في هذه القضايا؛
- تأطير الآجال الإجرائية؛
- إلغاء دائرة التوفيق أمام محاكم العمل التي أصبحت، عملياً، مصدراً للتأخير الضار بالمتقاضين؛
- إحداث إجراء موحد لتسوية المطالبات الصغيرة التي لا تتجاوز خمسة ملايين (5,000,000) فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، وبالتالي إعفاء المتقاضين من مصاريف طوابع الإجراءات الشكلية في المنازعات المدنية والتجارية باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية؛
- تخفيف الشكليات التي تحكم ممارسة سبل الانتصاف في تطبيق القانون العقاري وقانون أراضي الملكية العامة؛
- توسيع نطاق تدخل مدرسة التدريب على المهن القضائية ليشمل التدريب النظري الأولي للموثقين وموظفي قلم المحكمة وأعوان المزادات العلنية؛
- رقمنة الإجراءات القضائية المتعلقة بالإحالة إلى المحاكم، ومتابعة الإجراءات، والدفع الإلكتروني للتكاليف ذات الصلة؛

- إنشاء مكاتب إرشادية للمتقاضين لتمكينهم من الاطلاع بشكل أفضل على سير العدالة والحصول على المساعدة الكافية في تنفيذ الإجراءات.

30- وأنشأت الحكومة أيضاً محاكم تجارية في مدن كوتونو وبورتو نوفو وباراكو. وقد بدأ تشغيل المحكمة التجارية في كوتونو.

31- وأصبح بإمكان الدوائر الإدارية للمحاكم والهيئات القضائية أن تقوم بالإدارة اللامركزية للمنازعات بين الإدارة والمواطنين.

32- وهناك إصلاحات أخرى جارية، بما في ذلك تقديم المساعدة القانونية للفئات الضعيفة وإنشاء محكمة خاصة للقضايا العقارية.

33- وأصدرت المحكمة الدستورية عدة قرارات بشأن الوصول إلى العدالة وانتهاك حقوق الإنسان (انظر المرفقات).

الحريات الأساسية والمشاركة في الشؤون العامة

34- تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعزيز حرية الصحافة، وتحسين ظروف عمل المهنيين. وأُنجِزت في هذا الإطار الأنشطة التالية:

- تقييم قانون الإعلام؛
- تخصيص ترددات إذاعية وتلفزيونية جديدة؛
- تعزيز برامج التدريب للعاملين في وسائط الإعلام؛
- تحفيز الإنتاج الذي يُثمن ثقافة بنن؛
- مراجعة النصوص الأساسية لهيئات إدارة وسائط الإعلام.

35- وتم تعزيز حرية الصحافة والرأي والتعبير من خلال:

- نشر الإنترنت العريض النطاق في جميع أنحاء الأراضي الوطنية؛
- الانتقال من البث التلفزيوني التماثلي إلى التلفزيون الرقمي الأرضي؛
- العمل بالإدارة الذكية (الخدمات العامة الإلكترونية).

36- وبالإضافة إلى ذلك، شهدت المشاركة في الشؤون العامة بعض التعديلات الأساسية، منها:

- إصلاح النظام الحزبي. فالشروط الجديدة التي فرضها القانون أدت إلى تخفيض عدد الأحزاب السياسية؛
- اعتماد ميثاق جديد للأحزاب السياسية ونظام أساسي جديد للمعارضة؛
- مراجعة قانون الانتخابات؛
- التمويل العام للأحزاب السياسية.

37- ويجري حالياً اعتماد مشروع قانون بشأن حرية تكوين الجمعيات.

مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

38- تعرف المادتان 522 و523 من القانون الجنائي النافذ التعذيب وتجرمه.

39- ويجدر بالإشارة أن بنن تعتزم إدراج ولاية الآلية الوطنية لمنع التعذيب في اختصاص مؤسستها الوطنية بموجب القانون.

40- وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل عمليات التفتيش في أماكن الحبس والاحتجاز لدى الشرطة.

41- وشاركت وكالة السجون في بنن في تدريب موظفي السجون بغية منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

42- وأصدرت المحكمة الدستورية عدة قرارات بشأن هذا الموضوع (انظر المرفقات).

ظروف الاحتجاز

43- تتعلق الإصلاحات الرئيسية بما يلي:

- إصلاح الإطار الاستراتيجي؛
- تحسين ظروف الاحتجاز؛
- إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني لنزلاء السجون.

إصلاح الإطار الاستراتيجي

44- يركز هذا الإصلاح على إعداد الوثائق/الأدوات، وهي:

- الخطة الاستراتيجية؛
- دليل نزيل السجن؛
- دليل حارس السجن؛
- النظام الداخلي النموذجي لمؤسسات السجون؛
- مشروع القانون المتعلق بنظام السجون؛
- النظام المحوسب لإدارة مؤسسات السجون.

45- ويجري وضع إطار للأداء وخطة لإعادة إدماج السجناء اجتماعياً ومهنياً.

تحسين ظروف الاحتجاز

46- لوحظت أوجه التقدم الهامة التالية. ويتعلق الأمر بما يلي:

- التوسيع والتجديد الجاريان لمؤسسات السجون في باراكو وأبومي وسافالو وكاندي وأكبرو – ميسيرتي وويداه؛
- بناء خمسة (5) سجون جديدة لتخفيف اكتظاظ السجون وخدمة المحاكم المنشأة حديثا؛
- بناء مستشفى للسجون بهدف الحد من أعمال الوصم المسجلة أثناء الإحالات الصحية للسجناء؛
- الإفراج المشروط عن 2231 سجينا: ثمانمائة وثمانية وخمسون (858) في عام 2020 وألف وثلاثمائة وثلاثة وسبعون (1373) في عام 2021؛
- إنشاء رعاية صحية للسجناء تشمل الفحوص الطبية والأدوية وبعض التحليلات؛
- تعزيز مستوصفات مؤسسات السجون لتقديم الإسعافات الأولية؛

- قيام وكالة السجون في بنن بإدارة النفايات الصلبة وإفراغ خزانات الصرف الصحي في مؤسسات السجون؛
- اقتناء شاحنة صهريجية في عام 2022 لإفراغ خزانات الصرف الصحي؛
- اقتناء تسع (9) شاحنات مجهزة بزنازن سنوياً لتعزيز أسطول مركبات وكالة السجون في بنن؛
- المراقبة المنتظمة لجودة الوجبات المقدمة لنزلاء السجون؛
- بناء وتجهيز مطبخ على أساس تجريبي في سجن أبومي المدني في عام 2022.

47- وترد إحصاءات العفو الرئاسي على النحو التالي:

العام	*العدد*	*مرجع المراسيم*
2017	251	رقم 2018-7 المؤرخ 17 كانون الثاني/يناير 2018
2018	149	رقم 2019-52 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2019
2019	341	رقم 2019-229 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
2020	124	رقم 2020-484 المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2020
2021	702	رقم 2021-418 المؤرخ 3 آب/أغسطس 2021 ورقم 2022-35 المؤرخ 6 كانون الثاني/يناير 2022

المصدر: وكالة السجون في بنن، أيار/مايو 2022

إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني لنزلاء السجون

48- يقوم نزلاء السجون بأنشطة تدريبية مدرة للدخل، وهي صناعة الصابون السائل، والصابون الصلب، والحلاقة، والخياطة، وما إلى ذلك. وفي هذا الصدد، تم اقتناء المعدات في عام 2020.

49- ومنذ عام 2019، تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتقديم نزلاء السجون المرشحين لمختلف الامتحانات الوطنية. وللقيام بذلك، تتم المساهمة بمشرفين لتحسين النتائج.

(أ) في السنة الدراسية 2019-2020

من بين ستة (6) مرشحين تم تقديمهم لامتحانات شهادة دروس السلك الأول من التعليم الثانوي، وشهادة البكالوريا والشهادة التقنية الصناعية؛ نجح ثلاثة (3) مرشحين على التوالي اثنين (2) من المرشحين لشهادة الباكالوريا ومرشح واحد (1) للشهادة التقنية الصناعية.

(ب) في السنة الدراسية 2020-2021

- اجتاز واحد وعشرون (21) مرشحاً بنجاح شهادة التأهيل الحرفي (الخياطة، الحلاقة، النسيج، وما إلى ذلك) في دورة نيسان/أبريل 2021.
- ومن بين ثلاثة وأربعين (43) مرشحاً تم تقديمهم لامتحانات شهادة التعليم الابتدائي، وشهادة السلك الأول من التعليم الثانوي، وشهادة الباكالوريا؛ نجح خمسة عشر (15) مرشحاً، بمن فيهم مرشح واحد (1) لشهادة التعليم الابتدائي، وستة (6) مرشحين لشهادة السلك الأول من التعليم الثانوي وثمانية (8) مرشحين لشهادة الباكالوريا.

50- ويجدر بالإشارة أنه تجري حالياً صياغة خطة لإعادة الإدماج الاجتماعي - المهني.

الاتجار بالبشر والرق والممارسات المماثلة

51- يعرف القانون الجنائي الاتجار بالبشر ويعاقب عليه بمقتضى أحكام المواد من 499 إلى 504.

52- وقد أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات لتنسيق الإجراءات الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة.

53- وفي هذا الإطار، عمدت بنن إلى وضع سياسة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وخطة عملها. ويجري حالياً اعتماد هاتين الوثيقتين.

54- وللقيام بذلك، يستفيد البلد من دعم مشروع الدعم الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في بلدان خليج غينيا (2019-2022). وهو مشروع يشترك في تمويله الاتحاد الأوروبي وفرنسا، وينفذ في 6 بلدان في خليج غينيا وهي بنن وتوغو وغانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا.

55- ويتمثل هدفه العام في دعم السلطات والمجتمع المدني في البلدان الستة (6) المعنية بشأن مختلف جوانب مكافحة الاتجار بالبشر.

56- وللمشروع نهجان هما: النهج الشمولي (الوقاية، والقمع، ودعم الضحايا، والتنسيق) والنهج الشامل للجميع.

57- والفئات المستهدفة والمستفيدة من المشروع هي:

- 200 9 ضحية من ضحايا الاتجار الذين تم تحديدهم ورعايتهم؛
- 000 120 مهاجر (أو مهاجر محتمل) تمت توعيتهم؛
- 000 10 رب عمل محتمل تمت توعيتهم؛
- 200 1 موظف قضائي وفاعل في سلسلة العدالة الجنائية تم تدريبهم؛
- 450 موظفاً من مؤسسات وقوات الأمن الداخلي تم تدريبهم؛
- 120 فاعلاً حكومياً وغير حكومي استفادوا من برامج التبادل الإقليمي.

باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية

58- تجري حالياً مراجعة القانون رقم 98-004 المؤرخ 27 كانون الثاني/يناير 1998 والمتعلق بقانون العمل، وقد أُخِذت ملاحظات المحكمة العليا في الاعتبار.

59- وفيما يتعلق بالعمل، هناك تحديث لخدمات المديرية العامة للعمل عن طريق رقمنة الخدمات التالية:

- عقد عمل المواطنين؛
- عقد عمل الوافدين؛
- تصريح عمل الوافدين.

60- وفي عامي 2020 و2021، كانت إحصاءات العمل على النحو المبين في الجدول أدناه.

المواضيع	*العام*	
	2020	*2021*
عقود المواطنين	10 914	7 371
عقود الوافدين	723	803
تصاريح العمل	1 006	994
المنازعات الفردية	136	42
المنازعات الجماعية	21	34
التسريحات الجماعية	39	12

المصدر: المديرية العامة للعمل 2022.

61- ووضعت الوكالة الوطنية للنهوض بالتشغيل برامج مختلفة لتحسين قابلية الشباب للتشغيل، بما في ذلك:

- البرنامج الخاص للإدماج السابق في التعليم؛
- البرنامج الخاص للإدماج في العمالة؛
- مشروع إدماج الشباب.

62- وبدعم من البنك الدولي، يهدف مشروع إدماج الشباب إلى زيادة إدماج الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و30 عاماً والذين يعانون من البطالة الجزئية أو هم غير نشطين، ولهم مستوى تعليمي متدن (شهادة السلك الأول من التعليم الثانوي على الأكثر). ويرمي المشروع إلى أن يكون له في نهاية المطاف أثر على 35,000 شاب من خلال:

- تعزيز نظام التدريب المهني عن طريق التمرن لتحسين المهارات التقنية؛
- تقديم إعانات بدء التشغيل غير القابلة للاسترداد وذلك في شكل تحويلات نقدية.

63- ومنذ عام 2020، طورت بنين برنامجاً مبتكراً يضع الشركات في صلب دمج الشباب المرشحين للعمل. ويهدف إلى توظيف 2000 خريج شاب كل عام، على نفقة الدولة، ليتم تشغيلهم في شركات خاصة أو عامة على مدى عامين. ويمتد البرنامج من عام 2020 إلى عام 2024 وسيكون له أثر على 000 8 مرشح. وتقدر تكلفته الإجمالية بحوالي 40 بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

64- وتعتزم الدولة رفع الحد الأدنى المضمون للأجور المشترك بين المهن بنسبة 30 في المائة وزيادة مرتبات موظفي الوظيفة العامة.

65- وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت الحكومة ببناء حي وزاري وحي إداري لتحسين إطار عمل العمال.

66- ومنذ كانون الثاني/يناير 2021، تم أيضاً تعديل ساعات العمل في الإدارة العامة. وهي من الساعة 8 إلى الساعة 12 و30 دقيقة ظهراً ومن الساعة 2 ظهراً إلى الساعة 5 و30 دقيقة مساء.

الحق في الضمان الاجتماعي

67- بالإضـــافة إلى ذلك، تم إنشـــاء تأمين تعزيز رأس المال البشـــري، وهو الأداة الرئيســـية لتنفيذ اســـتراتيجية الحماية الاجتماعية المعتمدة في عام 2018. ويتكون من حزمة متكاملة من أربع (4) خدمات هي:

- تأمين المرض؛
- الائتمان؛
- تدريب الفاعلين في القطاع غير الرسمي؛
- تأمين المعاشـــات التقاعدية للفاعلين في القطاع غير الرســـمي الذين لا يشـــملهم حالياً نظام للمعاشات التقاعدية أو التأمين الصحي، ولا سيما الفقراء فقراً مدقعاً.

68- وتهدف هذه الحزمة إلى انتشـــال الناس من حالة الهشـــاشـــة وزيادة قدرتهم على الوصـــول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وإلى الاستفادة من فرص اقتصادية مستدامة ومنصفة.

69- وتهدف الإجراءات المقررة في نهاية المطاف إلى ضمان ما يلي:

- توفير فرص الوصـــول إلى النظام الصـــحي بتكلفة أقل للســـكان الفقراء (حوالي 4,3 ملايين من مواطني بنن)؛
- تحســـين مســـتوى مهارات ما يقرب من 1,8 مليون من مواطني بنن العاملين في القطاع غير الرسمي عن طريق التدريب التشغيلي؛
- توفير فرص الحصـــول على الائتمان لحوالي 1,8 مليون من مواطني بنن العاملين في القطاع غير الرسمي؛
- اشتراك حوالي مليونين من مواطني بنن العاملين في القطاع غير الرسمي في معاش تقاعدي.

الحق في مستوى معيشي لائق

الفقر

70- يتفشى الفقر النقدي في بنن في المناطق الريفية بقدر أكبر مما هو عليه في المناطق الحضرية. والواقع أن معدل الفقر النقدي في المناطق الحضـــرية يبلغ 31,4 في المائة مقابل 44,2 في المائة في المناطق الريفية.

71- ويختلف مدى الفقر النقدي من محافظة إلى أخرى. والواقع أن لمحافظة أويمي (18,3 في المائة) ومحافظة الســـاحل (18,9 في المائة) أدنى معدلات فقر وتختلفان اختلافاً بيناً عن جميع المحافظات الأخرى. وتعد أتاكورا (60,5 في المائة) وبورغو (53,3 في المائة) وكوفو (52,39 في المائة) من المحافظات التي ينتشر فيها الفقر أكثر من غيرها.

72- وفيما يتعلق بالفقر غير النقدي (على غرار الفقر النقدي)، شهدت الأسر المعيشية الريفية تحسناً في أوضـــاعها في عام 2019 مقارنة بعام 2015 (حيث انخفض معدل الفقر من 36,0 في المائة إلى 28,6 في المائة)، على عكس الأسر الحضرية التي شهدت زيادة (حيث كان معدل الفقرة 23,0 في المائة في عام 2019 مقارنة بمعدل 20,5 في المائة في عام 2015). ويشـــير الانخفاض التدريجي في الفقر غير النقدي في السنوات الأخيرة إلى تحسن في إمكانية الوصول إلى البنيات التحتية الأساسية[8].

التغذية

73- تواصل بنن جهودها لمكافحة الجوع. وأدت الإصلاحات في قطاع الزراعة منذ عام 2018 إلى إنشاء إطار جديد مؤسسي للقطاع ولحوكمته.

74- وارتفع إنتاج الأسماك والصيد القاري للأسماك بنسبة 23,7 في المائة من 37000 طن في عام 2018 إلى 45,762,20 طناً في عام 2019.

75- وفيما يتعلق بإنتاج اللحوم والحليب وبيض المائدة، يقدر إنتاج اللحوم بنحو 76,161 طناً في عام 2019 مقارنة بما مقداره 74,62 طناً في عام 2018.

76- ويقدر إنتاج الحليب بنحو 125,145 طناً في عام 2019 مقارنة بما مقداره 121,975 طناً في عام 2018. ويلاحظ إنتاج قدره 17,341 طناً من بيض المائدة في عام 2019 مقابل 16,795 طناً في عام 2018.

77- وشهد إنتاج الأرز زيادة تدريجية من 281,428 طناً في عام 2016 إلى 411,578 طناً في عام 2020 بزيادة قدرها 1 في المائة بين عامي 2019 (406,083 طناً) و2020.

78- وارتفع إنتاج الذرة في عام 2020 بنسبة 25 في المائة مقارنة بخط الأساس لعام 2015 من 1,580,750 طناً إلى 1,611,615 طناً في عام 2019، بزيادة قدرها 2 في المائة.

79- وتُظهِر هذه النتائج المختلفة أن الإنتاج يتزايد بشكل واضح.

80- وبالإضافة إلى ذلك، مكنت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بدعم مالي من شركاء التنمية من القيام، في جملة أمور أخرى، بتقديم المشورة بشأن التغذية إلى 147,882 امرأة حامل في عام 2019 مقابل 50,000 امرأة في عام 2018 من خلال تزويدهن بمكملات الحديد/حمض الفوليك أثناء الحمل.

81- وعدد أمهات الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 0-23 شهراً اللواتي تلقين إرشادات بشأن التغذية المثلى للرضع والأطفال الصغار آخذ في الارتفاع، من 60,000 أم في عام 2018 إلى 72,207 أمهات في عام 2019.

توفير فرص السكن

82- يجري اتخاذ إجراءات لتعزيز فرص السكن لصالح الطبقات الوسطى. وقد أُنجِز تمويل المرحلة الأولى من بناء 12,049 وحدة سكنية اقتصادية واجتماعية من أصل 20,000 وحدة سكنية مقررة. ومن المقرر بناء هذه المساكن في جميع محافظات البلد.

83- وأنشئت آلية لتوفير فرص السكن للمواطنين دون دفع وديعة مسبقة. ومن المقرر أن ينتهي البرنامج في عام 2025.

توفير فرص الحصول على مياه الشرب

84- مكنت الإصلاحات التي أجريت من توفير مياه الشرب في 69 جماعة محلية رئيسية من أصل 77 جماعة محلية في البلد. وأدى ذلك إلى زيادة عدد المشتركين من 268,000 مشترك في عام 2018 إلى 321,391 مشتركاً في عام 2021 وزيادة معدل إمدادات مياه الشرب في المناطق الحضرية من 57,89 في المائة إلى 70,02 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2021.

85- وعلى مستوى الجماعات المحلية أيضاً، مكن تمويل إطار إصلاح وصيانة المنشآت البسيطة من تحسين فرص الحصول على مياه الشرب لأكثر من 300,000 شخص تحسيناً كبيراً.

86- وبالإضافة إلى ذلك، أدى تركيب 50 مضخة قياس إلى تحسين ظروف استفادة ما لا يقل عن 150,000 شخص من إمدادات المياه وتركيب 31 جهازاً للإنتاج الذاتي للكلور على أنابيب المياه في القرى في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، من خلال برنامج المياه والنظافة والصرف الصحي.

87- وخفضت الحكومة تخفيضاً ملموساً تكلفة الاشتراك، من 120,000 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للربط بالشبكة إلى 50,000 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية مع إمكانية دفع 20,000 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية عند تركيب العداد وتوزيع دفع المبلغ الباقي على مدى ستة أشهر.

البيئة الصحية والنظافة

88- وضعت الحكومة برنامجاً لتصريف مياه الأمطار في كوتونو وجميع المدن الثانوية. كما تم تصميم وتنفيذ خطة إدارة تشغيلية للشريط الساحلي الممتد على طول 125 كلم والذي يجمع بين خمس مدن ساحلية في بنن يبلغ مجموع عدد سكانها 1,777,741 نسمة.

89- وتم دعم حوالي 414,368 شخصاً في عام 2020 من خلال مشاريع للحماية من التعرية أو الفيضانات أو الجفاف.

90- ويجري تنفيذ مشروع للصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة المنزلية في مدن نوكوي الكبرى (كوتونو وبورتو – نوفو وأبومي – كالافي وأويدا).

الحق في الصحة

91- ترتبط رؤية الحكومة في مجال الصحة بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة 3: "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار".

92- وتحقيقاً لهذه الغاية، اختارت الحكومة إعادة تنظيم النظام الصحي وزيادة فعالية التغطية الصحية من خلال:

- تحسين الحوكمة وإدارة الموارد في القطاع؛
- تعميم الخدمات الصحية وتحسين نوعية الرعاية؛
- تعزيز الشراكة من أجل الصحة.

93- ويجري حالياً تفعيل عنصر "التأمين الصحي" في برنامج التأمين لتعزيز رأس المال البشري.

94- وفيما يتعلق بالبنية التحتية والمعدات، يلاحظ ما يلي:

- تشغيل مستشفى منطقة ألادا – زي – توفو الصحية؛
- البناء الجاري لمركز أبومي كالافي الاستشفائي الجامعي المرجعي؛
- بناء فروع مركز تحاقن الدم في محافظات بورتو نوفو وأبومي وباراكو. أما فروع المركز في باراكو وبورتو نوفو فقد تم افتتاحها وتشغيلها؛

- إعادة تأهيل أجنحة الولادة في مرافق الصـــحة العامة في المنطقة الصـــحية لأدجارا – أكبرو ميسيرتي – أفرانكو – بوبي – أدجا أويري – كيتو؛
- بناء وتجهيز ثلاث وحدات لغسل الكلى تابعة للمركز الاستشفائي الجامعي التابع لمحافظة بورتو نوفو والمركزين الاستشفائيين لمحافظتي أتاكورا ومونو؛
- إنجاز الدراسات التقنية لبناء وتجهيز مستشفيات منطقة أفرانكو – أدجارا – أكبرو – ميسيرتي وأدجوهون – بونو – دانغبو وزوغبودومي – بوهيكون – زاكبوتا؛
- تعزيز المنصة التقنية للمستشفيات القائمة.

95- وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشـرية في مجال الصـحة، يجدر بالإشـارة توظيف وتدريب أطباء للطب العام وأخصـائيين ومسـاعدين طبيين وتوزيعهم توزيعاً عادلاً في جميع أنحاء الأراضـي الوطنية. وقد حُققت الإنجازات التالية:

- بناء معهد التدريب على خدمات التمريض والتوليد لمضاعفة عدد الممرضات والقابلات؛
- تقديم منح دراسية تدريبية في مختلف التخصصات لما مجموعه 43 طبيباً و60 مساعداً طبياً؛
- إنشاء منصة للتشغيل في مجال الصحة؛
- توظيف738 1 عونا في إطار الميزانية الوطنية؛
- توظيف 200 1 عون من الأموال الخاصة بالتدريب في مجال الصحة.

جوانب التقدم الأخرى

96- أحرزت تقدم في الجوانب التالية:

- تحسين رعاية وفحص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- العلاج المجاني لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل؛
- زيادة عدد المناطق الصحية المشتغِلة؛
- مواصلة العمل بمجانية العملية القيصرية؛
- الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية المجانية لناسور الولادة؛
- خفض تكاليف الرعاية عند الولادة ورعاية حديثي الولادة الطارئة؛
- تنفيذ خطة عاجلة لمكافحة الملاريا بهدف الحد من الوفيات الناجمة عن الملاريا بنسـبة 25 في المائة بحلول عام 2025؛
- مواصلة الرعاية المجانية لمكافحة الملاريا لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و5 سنوات والنساء الحوامل؛
- مواصلة الرعاية المجانية لعلاج السل؛
- الزيادة في ميزانية الصندوق الصحي للمعوزين؛
- التوزيع السـنوي للناموسـيات المشـبعة بالمبيدات الحشـرية الطويلة الأمد على جميع الأسر المعيشية؛

- رش المبيدات الحشرية داخل البيوت في بعض المناطق الموبوءة بالملاريا؛
- توسيع نطاق التغطية بالتلقيح حسب نوع اللقاح.

97- وترد الموارد المخصصة للقطاع في الجدول التالي:

السنة	*المبلغ المرصود (بآلاف فرنكات الجماعة المالية الأفريقية)*
2018	68,586,782
2019	63,609,804
2020	109,471,819
2021	106,934,307
2022	98,099,658

المصدر: مديرة التخطيط والإدارة والمالية/وزارة الصحة 2022.

98- ويتبين من تحليل الجدول أن الموارد تتزايد خلال فترات الأزمة الصحية.

الحق في التعليم

99- أُحرِز تقدم ملموس في مجال التعليم. وهكذا، تحسنت كثيراً في السنوات الأخيرة نوعية التدريس، وتوفير التعليم، وظروف عمل المدرسين، وظروف وصول المتعلمين إلى المدارس واستبقائهم فيها.

100- ولا يزال التعليم الابتدائي المجاني هو القاعدة. وقد تم تعزيزه بتوفير الكتب المدرسية مجاناً لأطفال المدارس.

101- وفي عام 2019، تم تزويد 51 في المائة من دور الحضانة والمدارس الابتدائية بمطاعم مدرسية بفضل العمل الحكومي في هذا المجال. وزادت مخصصات الميزانية المرصودة لتشغيل المطاعم المدرسية زيادة هائلة. فمن متوسط سنوي قدره بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية حتى عام 2017، ارتفع المبلغ المخصص إلى 14 بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2019. وحققت سياسة توسيع المطاعم المدرسية تقدماً كبيراً إذ بلغ معدل التغطية الحالي 75 في المائة (2022) من المدارس وسيبلغ 100 في المائة في أفق عام 2026.

102- ولتعزيز تفتح المتعلمين وضمان سلامتهم، تم إجراء العديد من الدراسات وأسفرت عما يلي:

- تصميم وثيقة عن بدائل العقاب البدني وتنفيذ أساليب تربوية متباينة؛
- اعتماد جميع المدارس والمدارس الثانوية لميثاق الممارسات الجيدة في آذار/مارس 2022.

103- ولتمكين مدرسة بنن من مواجهة الكوارث الطبيعية والبشرية، وضعت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 دليل التدريب الأساسي بشأن الدعم النفسي الاجتماعي في المدارس والورقة التوجيهية لإعادة تنظيم الأنشطة التربوية. وهكذا، تم تدريب ألف واثنين وستين (1062) معلماً ومدير مدرسة في المناطق المعرضة للفيضانات على استخدام هذه الوثائق. وبفضل هذا التدخل زادت قدرة القطاع الفرعي للحضانة والتعليم الابتدائي على الصمود.

104- وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت قاعدة بيانات للراغبين في مزاولة مهنة التعليم. وقد أتاح هذا البرنامج تعيين حوالي 000 16 مدرس إضافي في التعليم الثانوي وحوالي 000 11 معلم في التعليم الابتدائي بعقود عمل.

105- وواصلت الحكومة سياستها المتمثلة في إعفاء الفتيات من الرسوم المدرسية. واستفاد من هذا الإجراء في عام 2019، 230,107 فتيات في المدارس الإعدادية بمبلغ قدره حوالي 2,500,000,000 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

106- ويجري على قدم وساق إصلاح التعليم التقني والتدريب المهني. وتشمل الإجراءات ما يلي:

- الشروع في ملف بناء ثلاثين (30) مدرسة ثانوية زراعية؛
- إنشاء إطار تشاوري وطني لتعزيز التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين؛
- إنشاء سبع (7) لجان تقنية قطاعية للبناء في مجال الأشغال العامة، والفنادق السياحية، والمطاعم، والميكانيك الزراعية، والطاقة، وصيانة المعدات الآلية، والاقتصاد الرقمي والرقمنة، والبيئة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والنظافة.

107- وفيما يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، يلاحظ ما يلي:

- زيادة عدد المستفيدين من المنح الدراسية والمساعدات الجامعية، من 14,197 مستفيداً في 2017-2018 إلى 29,977 مستفيداً في 2018-2019، أي 15,780 مستفيداً جديداً. وارتفع هذا العدد إلى 20,010 مستفيدين في 2019-2020.
- تعيين 200 مساعد في الفترة 2018-2019 لتعزيز أعضاء هيئة التدريس؛
- مواصلة الإصلاح في قطاع التعليم العالي الخاص؛
- تنظيم امتحانات الماجستير والإجازة على المستوى الوطني.

مكافحة الفساد وإقامة الشفافية والحكم الرشيد

108- تعهدت بنن بزيادة تعزيز آلية مكافحة هذه الظاهرة.

109- وفي هذا السياق، أُنشِئت مفوضية عليا لمنع الفساد إلى جانب محكمة قمع الجرائم الاقتصادية والإرهاب.

110- وتتعلق الإجراءات الأخرى بما يلي:

- مواصلة التحقيق في ملفات الفساد؛
- قمع أعمال الفساد؛
- تعزيز إجراءات التوعية في مجال مكافحة الفساد؛
- إنشاء وحدة الإبلاغ والشكاوى في مكتب رئيس الجمهورية وعلى مستوى بعض الوزارات القطاعية.

111- وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ الحكومة مشروعاً ضخماً لرقمنة الإجراءات والخدمات المقدمة لمستخدمي المرافق العامة. وتم إنشاء منصات "الخدمات الإلكترونية العامة" لتلبية احتياجات المستخدمين في أسرع وقت ممكن.

112- وتسمح هذه المنصات بالسداد عبر الإنترنت و/أو تقديم خدمات مختلفة.

113- ومن ثم، فإن العمل بها وزيادة الإدارة الإلكترونية للوثائق والمراسلات قد مكنا من تقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز و/أو دفع تكاليف خدمات أو فواتير معينة، والاتصال بين المستعملين والموظفين العموميين، وكلها تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في مكافحة الفساد والبطء الإداري.

جيم- حقوق الفئات الضعيفة

المرأة والمساواة بين الجنسين والتمكين

114- أنشأت حكومة بنن المعهد الوطني للمرأة وقامت بتشغيله. ويتمتع المعهد في تشكيلته الجديدة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي وبامتيازات هامة حتى يتمكن من دعم المرأة دعماً أكثر فعالية.

115- ويجري تنفيذ مشروع إقليمي لتمكين المرأة واستغلال العائد الديمغرافي في منطقة الساحل (2020-2024). ويهدف عموماً إلى التعجيل بالتحول الديمغرافي وتحقيق أهداف أوسع نطاقاً تتمثل في إتاحة الاستفادة من العائد الديمغرافي والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في البلدان المستفيدة.

116- والمستفيدات الرئيسيات من المشروع هن المراهقات والفتيات (10-24 سنة) والنساء. والمستفيدون غير المباشرين هم الأطفال، والسكان النشطون، والمهنيون في قطاع الصحة، والقائمون بشؤون الحوكمة، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية القاعدية، والقادة الدينيون. ومن خلال هذا المشروع، حققت حكومة بنن نتائج هامة.

117- وتشمل الأنشطة التي تم إنجازها ما يلي:

- إبقاء الفتيات في المدارس بفضل تعزيز مهاراتهن؛
- إنشاء وتشغيل مرصد العائد الديمغرافي.

118- ومن حيث النتائج[9]:

- 62 210 شباب استفادوا (بمن فيهم 30,240 شاباً في المدارس و31,970 شاباً خارج المدرسة)؛
- 1 530 مدرباً للمعلمين استفادوا من مختلف التدريبات؛
- 770 قائداً من القادة الشباب والفاعلين في مجال الرصد في المؤسسات استفادوا من مختلف التدريبات؛
- 5 000 قابلة استفدن من مختلف التدريبات؛
- 3 080 زعيماً دينياً استفادوا من مختلف التدريبات.

119- وفي سياق تمكين المرأة، واصلت الحكومة سياستها المتعلقة بالائتمان البالغ الصغر في إطار مبادرة ألافيا.

120- وتقوم آلية التنفيذ على الإنفاق ورد التكاليف بالوسائل الإلكترونية. ودعماً لذلك، يوفر التدريب المالي الرقمي للمستفيدين.

121- ووضعت الحكومة أيضاً الشروط اللازمة للمرحلة الثانية المتعلقة بالمبالغ التي تتراوح بين 001 50 و000 100 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

122- وحتى 3 أيار/مايو 2022، تم صـــرف 12,420,364,385 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية واستفاد من البرنامج 239,025 شخصاً في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. (انظر المرفق 3)

123- وبالإضـافة إلى ذلك، أضـفي الطابع المؤسـسـي على خلية معنية بالشـؤون الجنسـانية والبيئة في الوزارات. كما وضعت على الصعيد الوطني ميزانية تراعي الجوانب الجنسانية.

الأطفال

124- تواصــل بنن تفعيل قانونها الخاص بالطفل. واعتمدت خطة عمل ثانية لتنفيذ سـياسـتها الوطنية لحماية الطفل (2021-2025).

125- وتشمل الإجراءات المتخذة من أجل حماية الطفل ما يلي:

- إنشــاء وتشــغيل خط مســاعدة الطفل (الخط الأخضــر: 138) الذي ســجل 72,490 مكالمة حتى 31 آذار/مارس 2022، بمعدل 3,000 مكالمة شهرياً؛
- حظر العقاب البدني في الوسط المدرسي؛
- تعزيز وتوسـيع نطاق خدمات المكتب المركزي لحماية القُصَّـر والأسـرة ومنع الاتجار بالبشـر لتشمل مناطق أخرى؛
- إنشاء الهيئة المركزية للتبني على الصعيد الدولي؛
- إبرام اتفاقات تعاون مع توغو وبوركينا فاســو وبلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية لمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم اقتصاديا؛
- مواصلة حملة عدم التسامح مطلقاً مع زواج الأطفال؛
- السماح بمعلنين جدد عن المواليد: القابلات اللواتي تلقين تدريباً في المجال الصحي؛
- مواصلة عمليات التعداد الإداري لتحديد هوية الأشخاص؛
- رقمنة هيئات تسجيل وثائق الحالة المدنية؛
- إيجاد أسر مضيفة/أسر كافلة للأطفال الذين فقدوا الحماية الأسرية؛
- مواصلة تعزيز بناء قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة حماية الطفل؛
- إنشـاء النظام المتكامل للبيانات المتعلقة بالأسـرة والمرأة والطفل المعزز بتطبيق شـبكي يشـتغل في 85 مركزاً للإنعاش الاجتماعي؛
- رعاية ودعم 8,763 طفلاً في عام 2019، بمن فيهم 4,856 فتاة معرضـة للخطر و/أو ضـحية عنف، مقارنة بما مجموعه 5,888 طفلاً منهن 3,664 فتاة في عام 2018؛
- تنظيم عيادة قانونية في مجال حقوق الإنســان، بدعم من مشــروع دعم تحســين الوصــول إلى العدالة والمســاءلة، وقد تناولت مواضــيع تتعلق بالزواج المبكر وعمل الأطفال والعقاب البدني والعنف والاتجار بالبشر وما إلى ذلك.

126- وقد أذنت الحكومة بالتصريح بالأطفال المتخلى عنهم أو الأطفال مجهولي الأبوين.

127- وفيما يتعلق بعمل الأطفال، أجرت المديرية العامة للشـــغل ومديريات المحافظات 360 عملية تفتيش في عام 2019. وأسفرت عمليات التفتيش هذه عن سحب أربعة (4) أطفال من أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وفي عام 2020، تم إحصـــاء 836 2 طفلاً في أســـوأ أشـــكال عمل الأطفال وسُـــحب منهم 38 طفلاً. (المصدر: المديرية العامة للعمل – المديرية الوزارية للعمل والوظيفة العامة 2022)[10].

الأشخاص ذوو الإعاقة

128- يجري صوغ واعتماد المراسيم التطبيقية للقانون رقم 2017-06 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2017 والمتعلق بحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

129- وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الدولة برنامجاً لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وعُزز بإنشاء مراكز تنسيق للإدماج في كل وزارة.

130- ويجري أيضاً اتخاذ الترتيبات اللازمة لتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق الارتقاء بالمباني العامة إلى مستوى القواعد والمعايير الدولية.

كبار السن

131- صـيغ مشـروع قانون في انتظار اعتماده من أجل تضـمين أحكام البروتوكول الإضـافي بشـأن المسنّين الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في القانون الداخلي.

132- ويخصـص عنصـر التقاعد في التأمين لتعزيز رأس المال البشـري لكبار السـن الذين يعملون في القطاع غير الرسمي.

المهاجرون واللاجئون والمشردون داخلياً وعديمو الجنسية

133- تواصل بنن جهودها لضمان احترام حقوق العمال المهاجرين.

134- وفي عام 2020، كان في بنن 1,881 لاجئاً على أراضـــيها. وفي عام 2021، اســـتضـــافت بنن 140 لاجئاً من بوركينا فاسو. ويعمل البلد على تعزيز حمايتهم وتحسين ظروفهم المعيشية، لا سيما بالمساواة في الحصول على التعليم والرياضة والمزايا الصحية والتوظيف والمزايا الاجتماعية.

135- وأحيل إلى البرلمان مشروع قانون بشأن وضع اللاجئين وعديمي الجنسية.

رابعاً- تنفيذ توصيات الاستعراض السابق

136- واجه التنفيذ الفعلي لتوصـيات الدورة الثالثة للاسـتعراض الدوري الشـامل بعض الصـعوبات ولكنه أتاح تحقيق نتائج هامة استمدت منها بعض الممارسات الجيدة.

137- وفيما يلي موجز لإجراءات التنفيذ المتخذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

ألف- الصكوك الدولية والتعاون مع الآليات (التوصيات 118-1 إلى 118-11 و118-30 و118-31)

138- واصلت بنن انضمامها/تصديقها على عدة صكوك دولية لحقوق الإنسان (انظر الصفحة 2).

139- وقُدِّمـت جميع التقـارير الـدوريـة التي حـل موعـدهـا. وتم تـدارك التـأخر في تقـديم التقرير الدوري الثالث.

140- وفي سياق التعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أيضاً، قدمت التقارير التالية:

- التقرير الأولي والدوري عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- التقرير الدوري الثالث عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- التقرير الدوري الثالث عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- التقارير الدورية السادس إلى العاشر عن تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛
- التقرير الأولي عن تنفيذ البروتوكول الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛
- التقرير الأولي عن تنفيذ البروتوكول الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛
- التقرير الدوري الثاني عن تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه.

141- وتنتظر بنن دعوات من هيئات تعاهدية أخرى لعرض تقارير لم تقدم بعد.

باء- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات من 118-13 إلى 118-29 و118-81 و118-126 و118-28)

142- من أجل تشغيل مؤسسة بنن الوطنية لحقوق الإنسان، انتُخب أعضاء المؤسسة من قِبل أقرانهم، وعينوا وأدوا اليمين أمام المحكمة الدستورية.

143- وتتمتع المؤسسة بالاستقلال الإداري والمالي ويتمتع أعضاؤها ببعض الامتيازات والضمانات ضد الملاحقة القضائية في ممارستهم لوظائفهم وفيما يتعلق بها.

144- ولها مقر واعتماد في الميزانية السنوية قدره 570,000,000 فرنك من فرنكات الجماعية المالية الأفريقية منذ السنة المالية 2020. وفي إطار السنتين الماليتين 2021 و2022، تبلغ مخصصات ميزانيتها 600,000,000 فرنك من فرنكات الجماعية المالية الأفريقية.

جيم- حقوق الفئات الضعيفة

حقوق المرأة

(التوصيات 118-29 و118-81 و118-126 و118-128 و118-129 و118-132 و118-142 و118-145 و118-149 و118-159)

145- أنشأت بنن المعهد الوطني للمرأة وهو مؤسسة اجتماعية وعلمية عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي. وتتمثل مهمة المعهد الخاضع لوصاية مكتب رئيس الجمهورية، في العمل من أجل النهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والثقافي بالمرأة في المجالين العام والخاص على السواء، ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة.

146- وله دائرة استماع وإبلاغ بشأن أعمال التمييز أو العنف ضد المرأة. وله أيضاً الحق في التقاضي والانتصاب طرفاً مدنياً بشأن هذه الوقائع.

147- والمعهد الوطني للمرأة هو الآن منتدى للتشاور مع منظمات المجتمع المدني العاملة من أجل النهوض بالمرأة وحماية المرأة والفتاة.

148- وبهذه الصفة، يقوم بما يلي:

- استعراض إشكالية جميع أشكال العنف، وبشكل أعم جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة؛
- المبادرة إلى الدراسات والبحوث في هذا المجال وإجراؤها؛
- المشاركة في وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل الرامية إلى حماية المرأة والفتاة والنهوض بهما في بنن؛
- تنظيم مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- اتخاذ إجراءات توعية لعامة الجمهور وبعض الفئات المستهدفة، بالتشاور مع الوزارة المسؤولة عن العمل الاجتماعي.

149- ويتعاون المعهد مع الهياكل العامة والخاصة، الوطنية والدولية التي تسهم أنشطتها في إنجاز مهمته. وفي عام 2022، سيُعين 100 جهات اتصال في المحافظات والجماعات المحلية والدوائر وفي الإدارات العامة والخاصة وفي أماكن التعليم والتمرن والتدريب.

150- وتبلغ ميزانيته لعام 2022 ما تقديره 777,422,000 فرنك من فرنكات الجماعية المالية الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، له صندوق لمساعدة ضحايا العنف الجنساني.

151- ومنذ تعيين الرئيسة والأمينة التنفيذية في 1 أيلول/سبتمبر 2021، تلقى المعهد بالفعل ما يزيد على مائة (100) شكوى، يتعلق معظمها (73 حالة) بحالات العنف النفسي (25 حالة)، والعنف الجسدي (15 حالة)، ورفض دفع النفقة (12 حالة)، والعنف المتعلق بالميراث (11 حالة)، والعنف ضد قاصر (10 حالات). وقد عرضت 29 حالة على المحاكم، صدرت في 5 منها أحكام إدانة.

152- ولمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة، اعتمدت بنن القانون رقم 2021-11 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2021 والمتعلق بالأحكام الخاصة بقمع الجرائم المرتكبة على أساس جنس الأشخاص وحماية المرأة. ويعاقب هذا القانون على أفعال التحرش الجنسي، والاعتداء الجنسي، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف الشديد ضد المرأة أو الفتاة، وما إلى ذلك.

حقوق الطفل

(التوصيات 118-150 إلى 118-158 و118-160 إلى 118-180)

(انظر الصفحتين 19 و20 من التقرير)

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

(التوصيات 118-187 إلى 118-191)

(انظر الصفحة 20 من التقرير)

دال- التشريع الوطني

(التوصيات 118-30 و118-32 إلى 118-42 و118-80 و118-83 و118-85)

153- اعتمدت بنن قانونها الجنائي، الذي يتضمن معظم أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتتعلق الأحكام الجديدة بما يلي:

- تعريف وقمع التعذيب والاتجار بالأشخاص والعنف الجنساني؛

- عدم وجود أي إشارة إلى عقوبة الإعدام؛
- إحداث خدمة المجتمع كعقوبة إصلاحية؛
- وما إلى ذلك.

154- وقد صيغ مشروع قانون جديد للجنسية وهو قيد الاعتماد.

155- وترد أعلاه قائمة القوانين المعتمدة خلال الفترة المرجعية (انظر الصفحات 3 إلى 6).

هاء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التوصيات 118-44 إلى 118-52 و118-92 إلى 118-125 و118-131)

156- تم تنفيذ برنامج العمل الحكومي (2016-2021). وقد أثر هذا البرنامج على جميع قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخطتي الاتحاد الأفريقي لعامي 2040 و2063.

157- وعلى وجه الخصوص، أتاح برنامج العمل تحقيق النتائج التالية:

- الشروع في مشاريع كبرى مُهيكِلة في جميع الجماعات المحلية؛
- تنفيذ 77 إصلاحاً من الإصلاحات ذات الأولوية بالإضافة إلى 53 إصلاحاً آخر من الإصلاحات التي لم تكن مقررة في خطة العمل الوطنية وذلك بمعدل إنجاز قدره 85 في المائة؛
- الشروع في تنفيذ 45 مشروعاً رئيسياً[11] و299 مشروعاً من المشاريع ذات الأولوية التي تم تحديدها، والآثار ملموسة في جميع قطاعات الأنشطة.

158- ويقدر معدل الشروع في جميع المشاريع بنسبة 86,2 في المائة مع معدل إنجاز قدره 38,1 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتتأثر جميع الهيئات الاجتماعية بشكل متزايد بالإجراءات المنفذة.

واو- الحق في الوصول إلى العدالة (التوصيات 118-61 و118-62 و118-64)

159- حرصاً على تحسين سبل الوصول إلى العدالة وتقريب العدالة من المتقاضين، وسعت بنن خريطتها القضائية من خلال تشغيل خمس (5) محاكم جديدة، وهي:

- محكمة تدقيق الحسابات؛
- محكمة قمع الجرائم الاقتصادية والإرهاب؛
- المحاكم الابتدائية في كومي وداسا ومالانفيل.

160- واعتمدت بنن أيضا القانون رقم 2020-08 المؤرخ 23 نيسان/أبريل 2020 بشأن تحديث العدالة، الذي جاء بالعديد من الجوانب المبتكرة للتعجيل بإصدار قرارات المحاكم. ويمكن الإشارة في جملة أمور إلى ما يلي:

- إمكانية إحالة بعض الأعمال الإجرائية بالوسائل الإلكترونية (الطلب الاستهلالي لرفع الدعوى والأمر بالحضور، وإجراء الاستئناف (المادة 3)، وتبليغ الأمر بالحضور إلى المدعى عليه، وإحالة التعقيبات (المادة 768-5)؛
- تبادل المذكرات والأدلة قبل جلسة المرافعة (المادة 768-8)؛
- الحد من عدد الإحالات (الفقرة 18 من المادة 604)؛
- تأطير آجال نطق القاضي بقرارات المحكمة (المواد 588 و588-1 و786-6)؛
- إنشاء مكتب إرشاد المتقاضين في كل محكمة (الباب 2، الفصل الأول، المادة 12)؛
- الالتزام المفروض على رؤساء المحاكم بأن يحيلوا كل عام معلومات إحصائية عن نشاط المحاكم، ولا سيما تحديد عدد القضايا التي تم البت فيها والقضايا التي لا تزال قيد النظر، وأجل النظر في القضايا، وطبيعة القرارات (الفصل الثاني، المادة 7) وما إلى ذلك.

زاي- ظروف الاحتجاز
(التوصيات 118-65 إلى 118-76، و118-82 و118-86 إلى 118-191)

161- واصلت بنن إصلاحاتها لتحسين ظروف الاحتجاز. (انظر الصفحتين 10 و11)

حاء- نوع الجنس والمساواة
(التوصيات 118-130 و118-134 و118-139 و118-143 و118-144)

162- عدلت بنن قانونها الأساسي، بغية تحسين تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية. وهكذا تقر المادة 26 الجديدة من القانون المذكور تمييزاً إيجابياً لصالح المرأة. ويخصص قانون الانتخابات 24 مقعداً للنساء حصراً.

163- وبنفس المنطق، عدلت مدونة الأحوال الشخصية والأسرة. ومن الأحكام الجديدة التي أحدثها هذا القانون الخيارات المختلفة التي تتيحها المادة 6 الجديدة للآباء والأطفال البالغين فيما يتعلق بإمكانية إضافة لقب المرأة إلى الاسم العائلي.

164- وبالإضافة إلى ذلك، تم في آذار/مارس 2022 تنظيم منتدى وطني لتسريع تعليم الفتيات.

حاء- تسجيل المواليد
(التوصيات 118-181 إلى 118-186)

165- تواصل بنن عمليات التعداد السكاني لتحديد هوية الأشخاص بغية تزويد البلد بقاعدة بيانات موثوق بها ويمكن استخدامها في تنظيم الانتخابات.

166- وتستمر إجراءات تسجيل المواليد من خلال:

- رقمنة هيئات تسجيل وثائق الحالة المدنية؛
- السماح بمعلنين جدد عن المواليد: القابلات اللواتي تلقين تدريباً في المجال الصحي؛
- إحداث شهادة الأبوة؛
- إمكانية التصريح بالمواليد بعد أجل 30 يوماً.

خامساً- القيود والتحديات

167- أعاقت تنفيذ التوصيات صعوبات شتى حدَّت من تدخل الدولة.

168- وبالإضافة إلى التحديات المتعلقة بجائحة كوفيد-19، تتعلق العقبات الأخرى القائمة بما يلي:

- النقص في الموارد البشرية والمادية والمالية؛
- عدم سن بعض المراسيم التطبيقية؛
- استمرار القيود الاجتماعية الثقافية، والأمية، والجهل بالنصوص السارية، وانخفاض مستوى تعليم بعض السكان؛
- النقص في الموارد اللازمة لرعاية الأطفال الذين يعيشون في أوضاع صعبة والأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تفاوت تغطية الإنترنت في الإقليم؛
- ضعف إنتاج الطاقة الكهربائية؛
- إعادة الإدماج الاجتماعي المهني لنزلاء السجون؛
- تعزيز حقوق كبار السن؛
- تغير المناخ.

169- ونظراً للصعوبات التي تواجهها بنن ومحدودية مواردها، يجب على بنن أن تعزز تعاونها مع شركائها من أجل احترام التزاماتها في ميدان حقوق الإنسان على نحو أفضل.

170- وتتعلق التحديات التي يتعين مواجهتها بالتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد من خلال:

- تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة؛
- السعي إلى إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد؛
- النماء المستدام في الرفاه الاجتماعي للسكان؛
- تعزيز مكافحة الراديكالية والتطرف العنيف والإرهاب؛
- تعزيز قدرات التدخل لدى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بتزويدها بالموارد المالية الكافية لتشغيلها.

سادساً- الأولويات والممارسات الجيدة والالتزامات الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان

ألف- الاولويات

171- وتتعلق بما يلي:

- إصلاح مدرسة بنن؛

- إصلاح النظام الصحي؛
- السعي إلى التحسين التدريجي للظروف المعيشية للسكان؛
- تثمين الفن والثقافة والصناعة التقليدية.
- السعي إلى إنشاء البنية التحتية الأساسية الضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والجنسانية؛
- النهوض بالمرأة؛
- تعزيز العمل اللائق للنساء والشباب؛
- حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن؛
- ضرورة إنشاء نظام لجمع وتحليل بيانات ومؤشرات حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني واللامركزي؛
- تعزيز تعميم الوصول إلى العدالة المنصفة؛
- إعداد وثيقة للسياسة الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

باء- الممارسات الجيدة

172- لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وضعت بنن مبادرات منها:

- إنشاء وحدات للشؤون الجنسانية في الوزارات ومؤسسات الدولة بهدف تطوير ثقافة حقوق المرأة داخل الإدارة العامة؛
- التوسيع التدريجي للمطاعم المدرسية؛
- رقمنة الوصول إلى إجراءات وخدمات معينة؛
- إحداث التأمين الصحي للفقراء المدقعين وغير المدقعين؛
- إصدار مواد تربوية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتحديثها بانتظام؛
- إصدار تقرير كل سنة عن حالة حقوق الإنسان وتقارير مخصصة ومفصلة؛
- صياغة التقارير وتقديمها إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛
- إشراك واستشارة منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين والجهات الفاعلة القضائية ولجنة بنن لحقوق الإنسان في جميع مراحل إعداد التقرير الرابع للاستعراض الدوري الشامل.

جيم- الالتزامات

173- للتصدي للتحديات على النحو الملائم، ستتخذ بنن تدابير من أجل القيام بما يلي:

- تنفيذ توصيات ومقررات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل؛
- العمل على تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان؛
- العمل من أجل الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

سابعاً- التوقعات في مجال التعاون

174- تؤكد بنن إرادتها في احترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنســـان والعمل الدؤوب على تحسين الظروف المعيشية لسكانها.

175- ولهذا السبب تدعو إلى التعاون الدولي لتنفيذ برنامج عملها الحكومي (2021-2026) من خلال توفير الدعم التقني و/أو المالي لما يلي:

- تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الرابع للاستعراض الدوري الشامل؛
- بناء قدرات اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الصكوك الدولية؛
- تشغيل لجنة بنن لحقوق الإنسان؛
- تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- تعزيز مكافحة الراديكالية والتطرف العنيف والإرهاب؛
- التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- إجراء إصلاحات ناجحة في قطاعات العدالة والصحة والتعليم.

176- ولضـمان حسـن متابعة تنفيذ الملاحظات الختامية والتوصـيات الصـادرة عن هيئات المعاهدات وعن الاستعراض الدوري الشامل، من اللازم تعزيز قدرات الجهات الفاعلة.

177- وعلاوة على ذلك، يلزم تدريب الجهات الفاعلة باســتمرار من أجل وضـــع الســياســات العامة وتنفيذها استناداً إلى نهج قائم على حقوق الإنسان.

الخاتمة

178- يقدم هذا التقرير عرضـــاً عن التقدم المحرز منذ الاســـتعراض الأخير ويعرض التحديات التي تواجهها جمهورية بنن في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

179- وتؤكد بنن التزامها بمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز تلك الحقوق وحمايتها.

180- ولذلك، فإن المجتمع الدولي مدعو إلى مواصـــلة دعم بنن في جهودها الرامية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وإدماجها في السياسات العامة وتثقيف السكان في مجال حقوق الإنسان.

Notes

1 Article 15 nouveau.
2 Article 26 nouveau.
3 Article 41 nouveau.
4 Article 56 nouveau.
5 Article 45 et 80 nouveaux.
6 Article 157 nouveau.
7 Article 151 nouveau.
8 Source : INSAE ; EHCVM 2019.
9 Source : Rapport d'activité SWEDD (2020).
10 Direction Départementale du Travail et de la Fonction Publique.
11 Voir PAG (2016-2021).